

راهنية السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة...قراءة في الدوافع، الاصلاحات والنتائج

The current European Common Agricultural Policy...reading on the drivers, reforms and results

بناني حورية *

عضوة بالمخبر المتوسطي للدراسات القانونية

جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان (الجزائر)

benanihouria1500@gmail.com

بن بوزيان محمد

جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان (الجزائر)

mbenbouziane@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2022/10/15

تاريخ القبول: 2022/06/10

تاريخ الإستلام: 2021/08/29

الملخص:

خرجت الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية منهكة إقتصاديا، وعرفت أزمتا ثقيلة لعل أهمها العجز الغذائي. وعليه بعد تأسيس الجماعة الاقتصادية الأوروبية وبعدها الإتحاد الأوروبي، سعت جاهدة للنهوض بالقطاع الزراعي وتحقيق الإكتفاء الذاتي وذلك من خلال إتباع سياسة أوروبية مشتركة واحدة في مجال الزراعة، والتي وفرت لها الدول الأوروبية كل الإمكانيات وعلى رأسها قسم كبير من ميزانية الإتحاد الأوروبي من أجل تحقيق الأمن الغذائي والرخاء الاقتصادي، وتحويل القطاع من تقليدي إلى حديث.

الكلمات المفتاحية: الحرب العالمية الثانية، أوروبا، العجز الغذائي، القطاع الزراعي، الإكتفاء الذاتي، الرخاء الاقتصادي.

Abstract:

The European countries came out of World War II economically exhausted, and they experienced heavy crises, perhaps the most important of which was the food deficit. Accordingly, after the establishment of the European Economic Community and then the European Union, they strived to promote the

* المؤلف المرسل.

agricultural sector and achieve self-sufficiency by following a common European policy in the field of agriculture, which provided European countries have all the capabilities, especially a large part of the EU budget, in order to achieve food security and economic prosperity, and to transform the sector from a traditional to a modern one.

Key Words: *World War II; Europe; food deficit; agricultural sector; self-sufficiency; economic prosperity.*

المقدمة:

الإتحاد لأوروبي هو إتحاد إقتصادي وسياسي يضم 27 دولة من دول القارة الأوروبية، إذ يدير هذا الإتحاد سوق داخلي موحد يسمح بتنقل السلع ورؤوس الأموال والخدمات إضافة إلى الأشخاص بين الدول الأعضاء بحرية. ويمثل الإتحاد الأوروبي قوة إقتصادية عالمية كبرى لا يستهان بها، ويعود السبب في ذلك إلى تبني الدول فيه لمجموعة من السياسات الإقتصادية الهامة ومنها في مجال الصناعة والمواصلات والتجارة والزراعة.

وتعد الزراعة من الحرف القديمة التي زاولها الإنسان في أوروبا منذ القدم وخاصة في الجنوب حيث ظهرت أقدم الحضارات الأوروبية التي لعبت الزراعة أدوارا هامة في بنائها الإقتصادي.

ومكن التقدم التكنولوجي في أوروبا من استغلال معظم الإمكانيات الزراعية المتاحة في العديد من أقاليم القارة إذ إستطاع الإنسان قهر المساحات المستنقعية عن طريق تجفيفها واستصلاح أراضيها واستزراعها، ونجح الأوروبيين في رفع القدرة الإنتاجية للأراضي الزراعية واستنباط فصائل من بعض المحاصيل عالية الإنتاج وذات قدرة كبيرة على تجاوز بعض الحدود (القيود) الطبيعية وخاصة المناخية منها مما أسهم في تزايد الكميات المنتجة من العديد من المحاصيل الزراعية وخاصة ذات الأهمية الكبيرة منها مثل محاصيل الحبوب الغذائية.

وسنتحدث في ورقتنا البحثية هذه عن إحدى السياسات الأوروبية المشتركة المهمة وهي السياسة الزراعية، حيث تم إطلاق السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة للإتحاد الأوروبي عام 1962 وهي عبارة عن شراكة بين الزراعة والمجتمع، وبين أوروبا ومزارعيها، وتدعم السياسة الزراعية المشتركة المزارعين وتضمن الأمن الغذائي لأوروبا. وتغطي السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من المجالات، بما في ذلك جودة الأغذية والتجارة، والترويج للمنتجات الزراعية في الإتحاد الأوروبي.

ويدعم الإتحاد الأوروبي مزارعيه ماليا ويشجع الممارسات المستدامة والصديقة للبيئة، بينما يستثمر أيضا في تنمية المناطق الريفية. وتتعاون مؤسسات الإتحاد الأوروبي في صنع السياسات الغذائية والزراعية وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها، وتنفذ السلطات الوطنية والمحلية القوانين والتشريعات المتفق عليها على مستوى الإتحاد الأوروبي من خلال ميزانية الإتحاد الأوروبي.

وقد عرفت السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد العديد من الصعاب والعراقيل التي رافقت مسار تطبيقها وأدخلت عليها عديد الإصلاحات وذلك بغية استمرارها ودعمها في تحقيق أهدافها ولعل أهمها الرخاء الإقتصادي، والتنمية الريفية والأمن الغذائي.

إشكالية الدراسة:

تمثلت إشكالية الدراسة على النحو التالي: كيف ساهمت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة في تفعيل التنمية الاقتصادية باعتبارها إحدى أهم أهداف الاتحاد الأوروبي في ظل الصعوبات والعراقيل التي واجهتها؟

وبغية الوصول إلى إجابة دقيقة تم صياغة الفرضية التالية: نجاح السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة في تحقيق أهدافها راجع بشكل كبير إلى التضامن الأوروبي ووحدة القرار السياسي الأوروبي إتجاه تدعيم هذا المجال الحيوي.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من قيمة الموضوع المعالج ودوره في الاقتصاد وتأمين الغذاء والسلم الاجتماعي، فالزراعة تعتبر من أهم قطاعات التكامل الأوروبي وركيزة أساسية في الاقتصاد الأوروبي حتى أنها تستحوذ على أكبر حصة من ميزانية الاتحاد الأوروبي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي
- توضيح دور الزراعة في الإقتصاديات.
- أهمية وجود سياسات مشتركة بين دول متجاورة، أو يربطها تعاون أو مشروع.
- الإطلاع على المسار الذي مرت به السياسة الزراعية وكيف واجهت أهم التحديات.
- والهدف الرئيسي هو إعطاء نظرة عن نموذج لنجاح التكتل الاقتصادي الأوروبي في تحقيق أهدافه لعل التجربة تطبق مغاربا وعربيا.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي والوصفي التحليلي ومعالجتها معالجة موضوعية علمية.

المبحث الأول: لمحة تاريخية عن السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة ومفومها

تعتبر الزراعة عنصرا أساسيا للإقتصاد الأوروبي وكانت حكومات الدول الأعضاء قد وافقت على تشارك المسؤولية في هذا المجال من أجل الحرص على الإنتاج المستدام وتوفير الأغذية بانتظام بأسعار في متناول المستهلك. وسنتعرض في هذا المبحث بالتفصيل كيف شكلت السياسة الزراعية المشتركة عنصرا رئيسا في النظام المؤسسي الأوروبي.

المطلب الأول: نشأة السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي وتعريفها

الفرع الأول: نشأة وتطور السياسة الزراعية الأوروبية

تعد فكرة تأسيس سياسة زراعية عامة في أوروبا الغربية إلى الخمسينيات في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث كان موضوع الأمن الغذائي من أهم المواضيع في تلك الفترة لأن الحرب شلت القطاع الزراعي مما أدى إلى عدم ضمان إمدادات المؤن الغذائية، ولذلك ظهرت الحاجة الملحة إلى الإهتمام بقطاع الزراعة وتبني سياسة مشتركة في ذلك، هذا وتضمن تقرير سباك إقتراح على وزراء الخارجية للدول الست الأصلية في الإتحاد (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، بلجيكا، هولندا) في 1956 معاملة خاصة للزراعة والمزارعين¹. وكان هدف الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال معاهدة روما هو إلغاء العوائق أمام التجارة الزراعية بين الدول الأعضاء، وإستبدال سياسات الدعم القومية بسياسة زراعية موحدة².

وفي مؤتمر ستريسا المنعقد عام 1958 والذي وضع الأساس لإنشاء السياسة الزراعية العامة، أكد الوزراء على أهمية المزارعين والنشاط الزراعي بصفة عامة في الإستقرار الإجتماعي وتم تبرير المعاملة الخاصة للقطاع بالتالي:

- المزارع ينتج السلع الأساسية الضرورية لحياة البشر
- المزارع يزود الإستقرار الإجتماعي من خلال عمله المتعب والبنية الخاصة للمجتمع الريفي.
- يتعرض المزارع لتقلب الظروف المناخية أثناء الإنتاج.

وفي 1962 إتخذ قرار يعتبر نقطة تحول كبيرة في مسيرة التكامل الاقتصادي لدول أوروبا وبهذا القرار إنتقلت السياسة الزراعية من صفة القومية للدول الأعضاء إلى صفة إقليمية بمسمى السياسة الزراعية المشتركة³.

وتم تبني آليات السياسات الزراعية العامة من قبل الدول الموجودة ودخلت حيز التنفيذ في العام

نفسه

وأقرت الدول المشاركة ثلاث مبادئ رئيسية للإسترشاد بها في السياسة الزراعية المشتركة وهي:

- * مبدأ السوق الموحدة
- * مبدأ إحترام الرغبات والأولويات الخاصة بكل مجتمع
- * مبدأ التضامن / التكافل المالي

¹: محمد علي محمد، لمحة عن السياسة الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع المركز الوطني للسياسة الزراعية، مصر، 2006.

²: جون هيدرسون، مارك هوندر، ترجمة: طه عبد الله منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ. الرياض. 1983، ص 583-584.

³: المرجع نفسه، ص 584.

ومنذ التوافق على هذه المبادئ الثلاث في عام 1962 أصبحت السياسات الزراعية عنصرا محوريا في البناء المؤسسي الأوروبي. وفي بداية تطبيق السياسة الزراعية المشتركة كان التركيز على تحسين الإنتاجية الزراعية لكي يحصل المستهلكين بأسعار مناسبة، كما كان التركيز على الحفاظ على قطاع زراعي منتج داخل الاتحاد الأوروبي¹.

وقد وفرت السياسة الزراعية المشتركة دعما لصغار المزارعين لإعادة هيكلة المزارع، وتنمية مهارات المزارعين وتبني الميكنة الزراعية والدعم المباشر للمناطق الزراعية الأكثر احتياجا.

الفرع الثاني: تعريف السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة

هناك عدة تعاريف منها:

هي مجموعة من القوانين والآليات والتشريعات والممارسات المتبناة من قبل الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى تحديد سياسات عامة وموحدة حول الزراعة وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دول الاتحاد مع إهتمام بدأ يتركز بشكل متزايد على التنمية الريفية لضمان أن الاتحاد الأوروبي يمتلك قطاع زراعي حيوي وأن المستهلك لديه عرض ثابت من الغذاء الضروري وبأسعار منافسة².

السياسة الزراعية المشتركة هي أحد أنظمة الاتحاد الأوروبي في مجال الدعم والبرامج الزراعية والهدف منها هو ضمان مستوى معيشي مقبول لصغار المزارعين وتوفير منتجات زراعية عالية الجودة بأسعار معتدلة بالتوازي مع الحفاظ على التراث الريفي، هذا النظام قائم على دعامتين أساسيتين هما الدعم النقدي المباشر لصغار المزارعين وبرامج التنمية الريفية³.

السياسة الزراعية هي أهم سياسة مشتركة للاتحاد الأوروبي تم وضع أساسها عام 1958 بهدف تحقيق عدة أهداف. وتتضمن هذه السياسة إقامة سوق مشتركة في المنتجات الزراعية عن طريق إزالة كافة الرسوم والحواجز في هذا الإطار بالإضافة إلى وضع نظام مشترك للأسعار حيث يقوم وزراء الزراعة الأوروبيون كل عام بتحديد أثمان محددة للمنتجات الزراعية وهو ما يطلق عليه السعر المستهدف، فإذا انخفض السعر الحقيقي للمنتجات الزراعية عن السعر المستهدف فإن الجماعة تتدخل في الأسواق بشراء الفائض من المحصول للعودة للسعر المستهدف، بالإضافة إلى ذلك فإن الجماعة تضع سياسة حمائية في مواجهة الواردات الزراعية من الدول غير الأعضاء بفرض ضريبة عليها لرفع سعرها حتى تتابع بسعر أقل من

¹: خبرات الاتحاد الأوروبي في التنمية الريفية والزراعة، برنامج دعم التنمية الريفية، على الرابط: <https://www.upehc.org>، تاريخ الدخول: 2021/08/29، توقيت الدخول: 19:55.

²: بن زايد أحمد، سياسات التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي نموذجا. مجلة آفاق للعلوم، الجلفة، العدد 06، 2017، ص 250.

³: خبرات الاتحاد الأوروبي في التنمية الريفية والزراعة، على الرابط: <https://www.upehc.org>، مرجع سبق ذكره.

سعر المنتجات الزراعية الأوروبية، ويقوم الاتحاد بتدعيم صادراته الزراعية للخارج من أجل تعويض الفارق بين السعر العالمي المنخفض والسعر المرتفع لمنتجات الجماعة¹.

المطلب الثاني: أهداف وشروط السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي

يتضمن مضمون هذا المطلب الأهداف التي سعت الدول الأوروبية لتحقيقها من خلال إتباع سياسة موحدة في الزراعة، مع التعرض للشروط المطلوبة للعمل بهذه السياسة.

الفرع الأول: أهداف السياسة الزراعية

حدد البند 33 من معاهدة روما الموقعة عام 1957 أهداف السياسة الزراعية في التالي²:

- زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نشر التطور التقني وضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي والإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وبشكل خاص العمالة.
- تأمين مستوى معيشي عادل للمجتمع الزراعي عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة.
- إستقرار أسواق المنتوجات الزراعية.
- ضمان توفر المخازين الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية.
- ضمان وصول هذه المخازين إلى المستعملين بأسعار معقولة.

بالإضافة لأهداف أخرى منها:

- دعم المزارعين وتحسين الإنتاجية الزراعية، وضمان إمدادات مستقرة من الأغذية بأسعار معقولة، ومع مرور السنوات بدأت تتغير أهداف هذه السياسة لتستجيب لمتغيرات وتطورات المجتمع الأوروبي³.
- زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق زيادة التقدم الفني، وضمان التنمية الرشيدة للإنتاج الزراعي والإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج خاصة عامل العمل.
- الحفاظ على المناطق الريفية والمناظر الطبيعية في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.
- الحفاظ على الإقتصاد الريفي من خلال تعزيز الوظائف في الزراعة وصناعات الأغذية الزراعية والقطاعات المرتبطة بها.

¹: محمد مصطفى كمال، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 31-32.

²: بن زايد، أحمد، المرجع نفسه، ص 250.

³: La Politique agricole commune une histoire à suivre, office des publication de l' Union européenne, Luxembourg, 2012. p01.

- المساعدة في معالجة تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: شروط السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي

وبهدف تحقيق الأهداف المذكورة إعتمدت السياسة الفلاحية الأوروبية المشتركة على الشروط

التالية¹:

- 1- الانتقال الحر للمواد الفلاحية وبأسعار موحدة داخل التراب الأوروبي.
- 2- أولوية شراء وتداول المنتجات الفلاحية الأوروبية على المنتجات الفلاحية القادمة من الخارج لاسيما من الولايات المتحدة الأمريكية.
- 3- التضامن الفلاحي ما بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية الأوروبية.

وبهذا ركزت السياسة الزراعية المشتركة على ركيزتين أساسيتين هما المزارع والمستهلك وذلك بإتباع نظام تعويض المزارعين وضمان دخولهم في حالة حدوث تقلبات معينة أو حدوث كوارث طبيعية، والسهر على أن تكون الأسعار لائقة لصالح المواطن الأوروبي وكان ذلك بفضل الآليتين التاليتين²:

* **نظام سعر تدخلي:** ويكون في حالة إنخفاض سعر سلعة ما، فعند ذلك يقوم بشراء هذه السلع التي سوف يزيد الطلب عليها وبالتالي يزداد سعرها.

* **الدعم المباشر للمنتجين:** يقدم هذا الدعم للمزارعين الذين ينتجون منتجات محددة، حيث ساعد هذا الدعم على زيادة الإنتاج من خلال تقديم الحوافز لزراعات معينة وساعد على زيادة الأرباح المرتبطة مع هذه الزراعة المختارة.

المبحث الثاني: تمويل السياسة الزراعية الأوروبية وأهم الإصلاحات التي عرفت

تستحوذ السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد من ميزانية الاتحاد نظرا للجهود التي بذلت من أجل تحقيق الأهداف، بالإضافة لزيادة عدد أعضاء الاتحاد الأوروبي نتيجة سياسة التوسع. هذا وعرفت هذه السياسة إصلاحات عديدة على مر السنين بحثا عن إرضاء الجميع.

المطلب الأول: تمويل وكلفة السياسة الزراعية

يستهلك قطاع الزراعة أكبر جزء من الميزانية العامة للاتحاد الأوروبي وكان ذلك في أكثر الأحيان على شكل دعم ومساعدات مخصصة للمزارعين. وتبلغ المساحة الصالحة للزراعة مائة وخمسة وثمانين

¹: بن خليف عبد الوهاب، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، دار قرطبة، الجزائر، دت، ص 142-143.

²: بن زايد، أمحمد، المرجع نفسه، ص 252.

مليون هكتار، أما المناطق الريفية فتغطي تسعين في المائة من مساحة الإتحاد الأوروبي وأكثر من نصف هذه المساحة مخصص للزراعة¹.

وتمثل الزراعة التي تحترم البيئة نسبة 3.7 في المائة من المساحة المزروعة، ويتراوح سعر الهكتار الواحد ما بين عشرة آلاف يورو في النمسا وألفي يورو في رومانيا، بينما يبلغ خمسة آلاف يورو في بولندا².

وشكلت السياسة الزراعية العامة للإتحاد الأوروبي دائما جزءا هاما من الميزانية العامة للإتحاد الأوروبي وصلت نسبتها إلى 70% في السبعينات و80% من الميزانية العامة في الثمانينات من القرن الماضي. بينما قدرت ب 50% في 2003. وتناقصت في سنوات تلت نتيجة عمليات الإصلاح المستمرة لهذه السياسة لكن هذا لم يمنع من أن تظل الميزانية المخصصة لها كبيرة حيث بلغت 44% من الميزانية العامة للإتحاد في 2005، وارتفعت إلى 47% عام 2010، ثم تقلصت إلى 37% عام 2017³. وكان السبب في انخفاض الميزانية المخصصة للزراعة بسبب إتباع إصلاحات لتطوير القطاع بأقل تكاليف ممكنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان السبب الآخر هو رغبة دول أوروبية كثيرة لا تتجه اهتماماتها للزراعة في توجيه ميزانية الإتحاد لقطاعات أخرى لا تقل أهمية عن الزراعة، وأرجع هؤلاء تأخر الإتحاد الأوروبي في تحقيق التكامل في قطاعات أخرى بسبب الاهتمام الزائد بقطاع الزراعة على حساب مجالات أخرى ولهذا كان الحل في تخفيض ميزانية الزراعة لإرضاء الجميع.

وتوزع الميزانية الزراعية الأوروبية ضمن منطقتين (ما يسمى العمودين):

- (العمود الأول) دعم السوق والداخل.
- (العمود الثاني) التنمية الريفية

ويتم تمويل السياسة الزراعية عن طريق الصندوق الأوروبي للإرشاد والضمان الزراعي الذي تم تأسيسه عام 1962 ويهدف إلى دعم التطور الفلاحي والريفي وإنقسم عام 1964 إلى قسمين هما⁴:

¹: Florin Orban و Teofil Nistor، السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ترجمة نسيم غينغا، 2010/03/01، على الرابط: <http://old.rrr.ro/arh-art.shtml?lang=3&sec=154&art=29061&fbclid=IwAR3Zx>، تاريخ الدخول

2020/11/27، توقيت الدخول: 21.00.

²: Florin Orban و Teofil Nistor، المرجع نفسه.

³: محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 02.

⁴: سعيد عبد المنعم، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 119-120.

* قسم الضمان:

يقوم الصندوق بعدد من العمليات التدخلية في السوق الداخلية عن طريق الشراء، أو دفع نفقات التخزين أو تقديم المساعدة المباشرة أو الدعم للسلع التي تتنافس مع واردات منخفضة السعر، أو دفع فروق الأسعار لسلع الجماعة المنخفضة عن السعر العالمي أي أنه يمول الإجراءات المتعلقة بالعمود الأول.

* قسم التوجيه أو الإرشاد:

يقوم على تمويل السياسات العامة لتحسين التنظيم الزراعي مثل تمويل مشاريع التحسين الزراعي، فضلا عن المعونات للمناطق الأكثر فقرا، وتمويل العمليات التي تعيد التنظيم في بعض الأسواق الزراعية. وعادة ما يتم تحديد مثل هذه المعونات لفترة قدرها خمس سنوات بحد أقصى للإنفاق بحيث يغطي ما بين 25% و 60% من الإحتياجات في كل مجال وما تبقى تقوم بتغطيته الحكومات.

بالإضافة لذلك يقوم قسم التوجيه والإرشاد بتوظيف أموال الزراعة الأوروبية لأغراض التنمية الريفية ويهتم بتنمية الريف من خلال محاور عديدة أهمها¹:

- تحسين المنافسة في الزراعة.
- وتحسين البيئة والريف.
- تنويع الإقتصاد الريفي.

ويعتبر قسم الضمان الأهم ويصنف كإنفاق إلزامي ضمن الميزانية العامة، بينما يعتبر قسم التوجيه كصندوق بنوي يهدف لنشر التنمية الإقليمية وتخفيض الفوارق بين المناطق الريفية. كما يقوم الصندوق بدعم مشاريع وبرامج التنمية المحلية والمساعدة في الإستغلال والإستثمار في القطاعات الفلاحية بهدف إنجاح السياسة الأوروبية للإنسجام الإقتصادي والإجتماعي².

وتتم إدارة صندوق الضمان والتوجيه من قبل المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء بالتعاون ضمن اللجنة الخاصة بالصندوق وتتألف اللجنة الممولة من ممثلين عن الدول الأعضاء والمفوضية.

المطلب الثاني: الإصلاحات التي طرأت على السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي

عرفت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة العديد من الإصلاحات منذ نشأتها وذلك نظرا لعدة عوامل وكان أهم تلك الإصلاحات في سنوات: 1968، 1972، 1983، 1992، 2000، 2003، 2004، 2015، 2020.

¹: FRITZ Tomas and GLOBALIZING Hunger, Food security and the Eu's common Agricultural Policy (CAP), 2012, P18.

²: بن خليف عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 143.

وتعود الحاجة إلى الإصلاح بسبب التحديات الجديدة الناتجة عن إنفتاح السوق الأوروبية للتجارة الدولية، وبسبب التغيرات المناخية وتطلعات المواطنين الأوروبيين إلى حماية البيئة وكذلك إلى نوعية الأغذية. كما يعود الإصلاح إلى إدراك الأوروبيين لضرورة تطور الزراعة الأوروبية على اعتبار مساحة الوسط الريفي للاتحاد الأوروبي.

وهناك تحديات أخرى حالية ومستقبلية دفعت إلى إدخال اصلاحات في السياسة الزراعية وتشمل¹: المنافسة العالمية، الأزمات الاقتصادية والمالية، تغير المناخ، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، الأمن الغذائي، ارتفاع الأسعار (الوقود والأسمدة على سبيل المثال).

وتهدف هذه الإصلاحات إلى²:

- تحديث وتبسيط وترشيد السياسات الزراعية المشتركة وإزالة القيود المفروضة على المزارعين ومساعدتهم في الإستجابة بشكل أفضل للسوق ومواجهة التحديات الجديدة.
- جعل المدفوعات المباشرة المقدمة إلى المزارعين أكثر عدلا وتعزيز موقفهم لإنتاج الغذاء وجعل السياسة الزراعية المشتركة أكثر شفافية وكفاءة.
- خفض حجم الميزانية المستقبلية.
- زيادة دعم المزارع الصغيرة والمتوسطة.
- دعم المزارعين الشباب.
- زيادة تحفيز التوجه نحو السوق الزراعية من خلال تخصيص موارد جديدة للمزارعين تساهم في زيادة إنتاج الغذاء.

ومن بين المقترحات التي خرجت بها هذه الإصلاحات³:

- العمل على ترك تحديد السعر لآليات السوق دون تدخل الجماعة.
- الاحتفاظ بجزء من الأراضي من دون زراعة مع تعويض المزارعين عن ذلك أو تحويله لمناطق غابات.
- تشجيع المزارعين على التقاعد المبكر.
- الإهتمام بجودة المنتجات بدلا من كميتها.
- تشجيع الزراعة البيئية.

¹ :Les Européens,l'agriculture et la politique agricole commune (PAC): https://3w.fao.org/family_farming/detail/fr/c/407640/, consulté le: 9/11/2020, à 21:00.

²: عبد الجبار موسى عبد الستار، قحطان عيود خالد، السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي الواقع والتحديات، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط. العراق، المجلد 01، العدد 23، 2016، ص 12.

³ : محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص32.

وظهر الإهتمام بالزراعة المستدامة مؤخرًا من طرف دول الإتحاد الأوروبي، فمع مطلع عام 2015 بدأ التطبيق الفعلي لإصلاحات السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة، ووضع سياسة زراعية أكثر إستدامة. وصرحت وسائل إعلام بلجيكية في هذا الصدد أن الإصلاحات على السياسة الزراعية المشتركة التي تمتد من 2014 إلى 2020 تبدأ التطبيق الفعلي إعتبارًا من جانفي 2015 من منطلق إعطاء الدول الأعضاء والمناطق الفرصة لتكييف تشريعاتها، والفرصة للمزارعين للإستعداد، ويأتي ذلك بعد أن توصل ممثلوا المؤسسات الأوروبية إلى اتفاق بشأن الهيكل الجديد للسياسة الزراعية المشتركة بعد عملية تفاوضية إستمرت سنتين ونصف، ووضع كل البرلمان الأوروبي، والمفوضية الأوروبية ومجلس الإتحاد الأوروبي، الأسس لجعل السياسة الإقتصادية الأوروبية متكاملة وطويلة الأمد¹.

والسياسة الزراعية المشتركة الجديدة ستولي المزيد من الإهتمام بالزراعة على نحو مستدام وعادل. وقررت المفوضية الأوروبية أنها ستصبح أكثر صرامة في توزيع المساعدات للمزارعين وسيكون لها متطلبات بيئية محددة، وأنه ستشهد تمويل وتوزيع أكثر عدالة فيما بين الدول الأعضاء المختلفة في الإتحاد الأوروبي².

هذا وإتفق وزراء الزراعة في الإتحاد الأوروبي في أكتوبر 2020 على إصلاح السياسة الزراعية المشتركة التي تتميز بقواعد بيئية ملزمة. وقالت وزيرة الزراعة الألمانية³ " يوليا كلوكنر" التي تتولى بلادها الرئاسة الدورية الأوروبية "أنه وبعد صراع طويل، توصلنا إلى إتفاق حاسم، مع توازن جيد يستجيب لتطلعات سياسة زراعية مشتركة أكثر إخضرارًا وعدلاً وتبسيطًا في القواعد".

من جهته وصف مفوض الإتحاد الأوروبي للزراعة " يانوش فويتشوفسكي" إتفاق الوزراء بأنه⁴: " نقطة إنطلاق جيدة لهذه المفاوضات" قائلا أنه يمكن الآن التوصل إلى "حل وسط جيد". موضحا أنه وبميزانية محددة تبلغ حوالي 387 مليار يورو لمدة سبع سنوات، فإن السياسة الزراعية المشتركة هي أكبر بند في ميزانية الإتحاد الأوروبي.

¹: عبد الله مصطفى، بدء تطبيق إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي في ظل معاناة بسبب الحظر الروسي، على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/25690> ، تاريخ الدخول: 2020/10/31، توقيت الدخول: 21:28.

²: المرجع نفسه.

³: اتفاق أوروبي على السياسة الزراعية المشتركة الجديدة، على الرابط: <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2146847>، تاريخ الدخول: 2020/11/7، توقيت الدخول: 12.25.

⁴: المرجع نفسه.

والهدف وفق المسؤولين الأوروبيين هو أن تحصل المزارع على أموال إضافية في حال طبقت المعايير المناخية والبيئية الأساسية وهو ما أثار مخاوف دول أوروبا الشرقية من أنها ستفقد أموال الاتحاد إذا شارك عدد غير كاف من المزارعين في البرامج البيئية.

ويظهر جليا من الإصلاحات التي عرفتتها السياسة الزراعية على أنه تم الانتقال إلى الإنتاج بطريقة تهتم بشكل خاص بالممارسات الزراعية الجيدة، حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بإعداد وتبني برامج بيئية وإجتماعية عديدة من أهمها النظام الأوروبي فيما يتعلق بالممارسات الزراعية الجيدة (EUREPCAP)، وهي عبارة عن هيئة تتبع للقطاع الخاص تضع المعايير الطوعية للشهادات الخاصة بالمنتجات الزراعية الصحية حول العالم. وتعتبر هيئة متوازنة يتشكل أعضاؤها من المنتجين الزراعيين وبائعي التجزئة الذين لديهم الرغبة في تحديد المعايير والإجراءات الخاصة بالممارسات الزراعية الجيدة ضمن شهادة تشهد لحاملها بأن منتجاته صحية وهذا يعني أن المعيار يبدأ من باب المزرعة والذي يشمل العمليات ما قبل زراعة البذور وحتى تسليم المنتج خارج المزرعة لضمان جودة المنتجات وبعد خروج المنتج من المزرعة يخضع لتقييم يستند إلى معيار آخر يتعلق بالتعبئة والتصنيع وبهذه الطريقة فإن كامل السلسلة تضمن وصول المنتج الصحي بالشكل النهائي للمستهلك وكل هذا بهدف المحافظة على ثقة المستهلك فيما يتعلق بنوعية وسلامة الغذاء، والأهداف الأخرى هي تخفيض الآثار البيئية الضارة على العمليات الزراعية إلى الحدود الدنيا وترشيد استخدام مستلزمات الإنتاج لضمان سلامة وصحة العاملين¹.

كما تم الحرص على الالتزام بالمواصفات البيئية، حيث تتضمن إستراتيجية المجموعة الأوروبية الزراعية البيئية بعض الإجراءات التي تكافئ المزارعين (منح دعم) على تقديم الخدمات البيئية في المناطق الريفية بالإضافة إلى تنفيذ الممارسات الزراعية الجيدة وإحترام التشريعات البيئية، ويعتبر إدخال تلك الإجراءات ضمن برامج التنمية الريفية لجميع الدول الأعضاء أمرا إلزاميا، حيث تشكل أداة بيئية هامة تعتمد الوعي والالتزام التطوعي للمزارعين لتحقيق زراعة أكثر إخصارا.

المبحث الثالث: تقييم السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي

تتمتع دول الاتحاد الأوروبي بموقع ممتاز يطل على أكثر من واجهة بحرية مع العديد من الموانئ الطبيعية، مما سمح لدوله بإستثمار الثروات الزراعية الضخمة التي تنتج في الأراضي السهلية شاسعة المساحة والخصبة في شمال أوروبا وسهل نهر الدانوب ووسط غرب القارة في كل من ألمانيا وفرنسا. وإذا أردنا تقييم السياسة الزراعية فإنه تتضح لنا جوانب إيجابية وجوانب سلبية كما هو موضح أدناه.

¹: عمارسعد الله، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 17، العدد 02، 2016، ص 103.

المطلب الأول: الإيجابيات

إستطاعت تلك السياسة إمداد المستهلك الأوروبي بحاجته من المنتجات الزراعية وبسعر مستقر إلى حد كبير، كما تمكنت من رفع مستويات المعيشة للمزارعين الأوروبيين، وحولت القطاع الزراعي من قطاع تقليدي إلى قطاع حديث¹.

- يوجد حوالي 10 ملايين مزرعة في الإتحاد الأوروبي ويعمل 22 مليون شخص بانتظام في هذا القطاع، فهي توفر مجموعة متنوعة من المنتجات الوفيرة والأمنة، وذات الجودة العالية.

- تنمية المجتمع الريفي، حيث يتواجد بالريف الأوروبي عديد الوظائف المرتبطة بالزراعة ووفرت لهم السياسة الزراعية ما يسمى بـ "قطاعات المنبع" المتمثلة في الآلات والمباني والوقود والأسمدة والرعاية الصحية لحيواناتهم.

ولضمان الكفاءة والإنتاج، يحتاج المزارعون وقطاعات المنبع إلى سهولة الوصول لأحدث المعلومات حول القضايا الزراعية وأساليب الزراعة وتطورات السوق، وعليه خلال الفترة 2014-2020، تم توجيه موارد السياسة الزراعية المشتركة نحو توفير تقنيات عالية السرعة وخدمات الإنترنت والبنية التحتية لـ 18 مليون مواطن ريفي أي ما يعادل 6.4% من سكان الريف في الإتحاد الأوروبي.

كما كان لها مزايا مهمة أخرى منها²:

- تقدم للمزارعين سوقا واسعة لبيع المنتجات، وهو ما يجعل الأسعار أكثر جاذبية.
- تؤدي لزيادة المنافسة نتيجة دخول عدد كبير من المنتجين.
- شجعت التخصص نظرا لتوافر عناصر الإنتاج وهو ما أدى لمزيد من التكامل بين الدول الأعضاء بحيث تقدم دول الشمال معظم المنتجات الحيوانية، أما دول الجنوب فتوفر معظم الفواكه والخضروات والنبذ...الخ.
- كما كانت أكبر إنجازات السياسة الزراعية للإتحاد الأوروبي هي توفير السلع الغذائية خلال العام دون حدوث إنخفاض في أي منها.
- عملت على تحسين إدارة المياه وحماية التنوع البيولوجي وإنتاج الطاقة الخضراء.
- عملت على تحفيز المزارعين حيث لعب المزارع الأوروبي دورا مركزيا في الحياة الريفية من خلال المساهمة في المحافظة على الريف كأماكن للحياة والعمل والتنمية، وكان ذلك بفضل الإصلاحات التي إتبعها والتي ساهمت بدورها في التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوروبا¹.

¹ : محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 32.

² : سعيد عبد المنعم، مرجع سابق، ص 115.

هذا وقد أدى عدم وجود تضاريس مرتفعة إلى تسهيل عملية النقل الداخلي للبضائع الزراعية بكافة أنواعها، حيث يتم نقل أكثر من ثلاثمائة طن من الحبوب سنويا عبر القارة للإستهلاك المحلي والتصدير إلى جانب الإنتاج الحيواني الضخم في المزارع والمراعي الشاسعة. وينتج الاتحاد الأوروبي حصصا جيدة من الحبوب والشمندر السكري، والبطاطا، والعنب بالإضافة لقطاع الماشية خاصة الأبقار وحيوان الخنزير.

وإحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى عالميا في كثير من المنتجات والمحاصيل كالحليب واللحوم والحبوب إضافة لتلبية حاجيات نسبة كبيرة من الأسواق الإستهلاكية المتنامية، بالإضافة إلى توفير كميات متزايدة للتصدير خارج الإتحاد.

وبصفة عامة يمكن القول أن السياسة الزراعية المشتركة لعبت دورا أساسيا في صعود الزراعة الفرنسية والأوروبية، وفي الإرتقاء بالإتحاد الأوروبي إلى المراتب الأولى بين المصدرين الرئيسيين للمنتجات الزراعية والأغذية الزراعية في العالم².

المطلب الثاني: السلبيات

عرفت السياسة الزراعية سلبيات أثرت على القطاع ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- الظروف الطبيعية مثل صعوبة رفع الإنتاجية وطبيعة دورات الإنتاج والتحول من منتج لآخر.
- ظروف إقتصادية وإجتماعية مثل جمود الهياكل الزراعية والحاجة إلى بقاء الزراعة في بعض المناطق لمجرد تفادي إفراغها من السكان، إضافة إلى المهمة شبه المستحيلة للتنسيق بين السياسات القومية في مجال الزراعة³.
- التكلفة العالية المخصصة للقطاع والتي وصلت في بعض الأحيان إلى ثلثي ميزانية الجماعة كما أنها حققت فائضا ضخما من المنتجات الزراعية على نحو مثل مشكلة في تخزين الفائض، و40% منها كان يصرف على دعم الصادرات لكي تباع بسعر أقل خاصة في السبعينات والثمانينات.
- تسببت سياسة دعم الصادرات الزراعية في إحدى المشكلات الرئيسية في العلاقات مع الدول الأخرى التي تقوم بتصدير منتجاتها الزراعية مثل: الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا⁴.
- كلف تطبيق هذه السياسة أموالا طائلة خاصة في السنوات الأولى لتطبيقها في (الستينات والسبعينات والثمانينات)، وهو الأمر الذي حرّمها من الموارد الضرورية في مجالات التكامل الأخرى، ما أدى لإنتقادات

¹: La Politique agricole commune, une histoire à suivre, op.cit., p12.

²: UNION EUROPEENNE-politique agricole commune, sur site: <https://3w.universalis.fr/encyclopedia>; consulté le: 8/11/2020, à 21:30.

³: سعيد عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 116-117.

⁴: محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، مرجع سبق ذكره، ص 32.

شديدة من البرلمان الأوروبي¹، وتذمر من الدول التي تسهم في ميزانية الاتحاد وبخاصة تلك التي لا تشكل الزراعة فيها قيمة كبرى ضمن الناتج المحلي الإجمالي بها، مثل بريطانيا حيث أظهرت رفضها للميزانية المخصصة للزراعة منذ انضمامها للجماعة الأوروبية وزاد هذا هذا الإعتراض في سنوات (2015-2016) وكان هذا السبب من أهم العوامل التي ساهمت في خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

- إنخفاض نسبة العاملين بالزراعة في الوقت الذي ترتفع فيه النسبة بالقطاعات الخدمية والإنتاجية الأخرى وهو ما نجم عنه عجز الإنتاج الزراعي عن الوفاء بإحتياجات المجتمعات الأوروبية في العديد من دول القارة مما يضطرها إلى إستيراد كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية من الأسواق العالمية، وأحسن مثال على ذلك المملكة المتحدة والنرويج، وتتباين نسبة العاملين بالزراعة من دولة لأخرى في القارة إذ تبلغ أقصاها في الشرق والجنوب حيث تصل إلى 53.6% في ألبانيا، 26.5% في صربيا، 19.4% في رومانيا، 11% في بلغاريا، بينما تصل أدناها في دول الشمال والغرب إذ تبلغ 4.9% في النرويج، 3% في ألمانيا، 3.9% في السويد، 5.1% في سويسرا، 2.1% في المملكة المتحدة وهي أدنى نسبة للعاملين بالزراعة في دولة أوروبية.

- وتتصف الزراعة بأوروبا بخاصية رئيسية تتمثل في أنه لا يوجد دولة بالقارة تزرع داخل حدودها كافة أو معظم المحاصيل الغذائية أو محاصيل الخامات الزراعية التي تحتاج إليها، ومرد ذلك للموقع الفلكي للقارة في العروض الوسطى المعتدلة- بإستثناء أطرافها الشمالية- والذي حال دون تنوع المحاصيل التي يمكن زراعتها بدرجة كبيرة.

كما حالت الحدود المناخية دون زراعة العديد من المحاصيل ذات الأهمية الخاصة والتي تحتاج إلى درجات حرارة مرتفعة لا تتوفر في القارة مثل المطاط، الشاي، البن، الكاكاو، قصب السكر، وهي محاصيل تستهلك دول القارة كميات كبيرة منها كل عام.

الخاتمة:

تعتبر السياسة الزراعية في الاتحاد الأوروبي من أهم السياسات التي بنت أهدافها وأسسها انطلاقاً من مشكل المؤمن الغذائية بعد الحرب العالمية الثانية. ومع مرور الوقت تغيرت أهداف هذه السياسة من تحقيق الأمن الغذائي إلى البيئة والحيوان والتنمية الريفية وذلك بعد خضوعها لعدة إصلاحات عبر سنوات متتالية.

ولعبت السياسة الزراعية دوراً جوهرياً في المجتمع الأوروبي منجزة دورها بالتزامن مع إحتياجات المجتمع الأوروبي، وأنجزت هذه السياسة دورها في مجال الإنتاج الغذائي من خلال المحافظة على الريف وصيانة الطبيعة وإيجاد إسهام رئيسي لنماء المناطق الريفية، وضمن الاتحاد الأوروبي نتيجة لذلك قطاع زراعي حيوي ومستدام وقطاع إقتصادي منافس.

¹: سعيد عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 121.

وبدأت السياسة الزراعية العامة في السنوات الأخيرة تتطور وتصبح أكثر تعقيدا ولا تستجيب فقط لإحتياجات المجتمع الأوروبي من إنتاج الغذاء فقط بل تستجيب أيضا لمخاوف الأوروبيين تجاه سلامة وجودة الغذاء.

هذا ونستنتج من خلال دراستنا:

- أن السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي قد حققت نسبا وإن كانت متفاوتة من دولة لأخرى في معدلات التنمية، وهذا راجع لطبيعة وإمكانيات كل منطقة، إلا وأنه يتفق الجميع على أن السياسة المشتركة في مجال الزراعة قد ساهمت في تنمية الريف الأوروبي بتوفير كل الخدمات الضرورية للحياة، كما عملت على دعم صغار المزارعين ورفع معنوياتهم وتقريبهم من العالم التكنولوجي واستفادتهم من خدمات الإنترنت من أجل تنويرهم وتكوينهم.

- ساهمت في تخفيض نسب البطالة، والعمل على رفع دخل المزارعين ودعمهم في فصول القحط وفساد المنتجات الزراعية أو عدم الإقبال عليها والكساد.

- خضوع السياسة الزراعية المشتركة للإصلاحات في فترات متفاوتة وذلك ما أهلها للإستجابة للتحديات التي واجهتها ومنها الخلافات السياسية بين القادة الأوروبيين حول الميزانية المخصصة لقطاع الزراعة والتي كانت بين مؤيد ومعارض لها.

ويمكن حصر الفوائد التي حققتها السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي في:

- تبنت السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة منذ نشأتها وحتى الآن العديد من الإصلاحات التي من خلالها يتم معالجة المشاكل والتحديات المستجدة للقطاع الزراعي سواء كانت محلية أو دولية وحسب متطلبات كل مرحلة، وتعلقت هذه الإصلاحات بالجانب الإنتاجي سواء من الناحية الكمية أو النوعية وبجوانب تقديم الدعم للمزارعين وبأشكاله المختلفة وبما يحقق أهداف هذه السياسة.

- حققت هذه السياسة مستويات عالية من الأمن الغذائي لمعظم السلع الغذائية الرئيسية وأصبحت إحدى القوى الرئيسية المنتجة والمصدرة لتلك السلع الغذائية.

- تحسين نوعية الغذاء الأوروبي.

- ضمان سلامة هذا الغذاء.

- تزويد شروط رعاية صحية أفضل للحيوان.

- ضمان حماية البيئة للأجيال القادمة.

- الإنتقال لفكرة الإقتصاد الأخضر، ومحاربة الجفاف والتصحر.

- الإهتمام بالبيئة، وبدء تجربة زراعة صديقة للبيئة.

بناني حورية

بن بوزيان محمد

وقد حققت أهداف السياسة الزراعية المشتركة في فترة ليست بالطويلة، حيث حققت الأمن الغذائي لأوروبا في ظل إستدامة بيئية، ووسعت دور المزارعين في مجال التنمية الريفية لما هو أبعد في مجال إنتاج الغذاء والعمل على المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتنشيط المناطق الريفية، وتوفير القدرة الناشئة في ظل إستدامة زراعية في جميع مناطق الإتحاد الأوروبي وهو ما كان ثمرة الإصلاحات التي عرفتتها هذه السياسة حيث كان أهم إنجاز خلال هذه السنوات هو سوق أوروبية كبيرة للسلع الزراعية.

وعليه يمكن الإجابة عن التساؤل المطروح في بداية الدراسة وهو أن السياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي ما كان لها أن تنجح لولا تظافر الجهود وتوفر الإرادة السياسية لقادة دول الإتحاد التي رفعت التحدي وراهنّت على تحديث القطاع وريادته عالمياً، ودعم المزارع الأوروبي وبالتالي إحداث تنمية بالقطاع وخلق الإستقرار الإجتماعي، الرخاء الاقتصادي والأمن الغذائي.

وكإضافة للبحث يمكن تقديم بعض التوصيات التي من شأنها تدعيم نجاح السياسة الزراعية الموحدة في أوروبا ومنها:

- إستخدام التقنيات الحديثة لتسريع نمو المحاصيل الزراعية.
- إدخال بعض التعديلات عليها لإكسابها قدرة أكبر على مقاومة الأمراض، والتكيف مع الظروف المناخية.
- تحفيز اليد العاملة للتوجه نحو قطاع الزراعة.
- المحافظة على الأراضي وإعادة إحيائها وتحسين إدارتها.
- حماية الغابات.
- تضامن الحكومات والشركات والمنظمات الدولية لحماية البيئة وضرورة إيجاد حلول لمشكل التغير المناخي الذي يؤثر على الزراعة بشكل كبير.

قائمة المصادر والمراجع:

- بن خليف عبد الوهاب، الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني، دار قرطبة، الجزائر، (دت).
- بن زايد أحمد، سياسات التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي نموذجا، مجلة آفاق للعلوم. الجلفة. العدد 06، 2017.
- جون هيدرسون، مارك هوندر، ترجمة: طه عبد الله منصور، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 1983.
- خبرات الاتحاد الأوروبي في التنمية الريفية والزراعية، برنامج دعم التنمية الريفية، على الموقع: <https://www.upehc.org>، تاريخ الدخول: 2021/08/29، توقيت الدخول: 19:55.
- سعيد عبد المنعم، الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 1986.
- عبد الجبار موسى عبد الستار، قحطان عبود خالد، السياسة الزراعية المشتركة في دول الاتحاد الأوروبي الواقع والتحديات، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، المجلد 01، العدد 23، 2016.
- عمار سعد الله، معوقات نفاذ الصادرات الزراعية للدول العربية الشريكة للأسواق الأوروبية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، المجلد 17، العدد 02، 2016.
- محمد علي محمد، لمحة عن السياسة الزراعية العامة في الاتحاد الأوروبي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بالتعاون مع المركز الوطني للسياسة الزراعية، مصر، 2006.
- محمد مصطفى كمال، نهرا فؤاد، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2001.
- اتفاق أوروبي على السياسة الزراعية المشتركة الجديدة، على الرابط: <https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2146847>، تاريخ الدخول: 2020/11/07، توقيت الدخول: 12.25.
- Florin Orba و Teofilia Nistor، السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ترجمة نسيم غينغا، 2010/03/1، على الرابط: <http://old.rrr.ro/arh->، تاريخ الدخول: 2020/11/27، توقيت الدخول: 21.00.
- عبد الله مصطفى، بدء تطبيق اصلاحات السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي في ظل معاناة بسبب الحظر الروسي، 2015/01/03، على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/25690>، تاريخ الدخول: 2020/10/31، توقيت الدخول: 21.28.
- Tomas Fritz: Globalizing Hunger: Food security and the Eu's common Agricultural Policy (CAP), 2012, P18.

بن بوزيان محمد

بناني حورية

-
- UNION EUROPEENNE-politique agricole commune:
<https://3w.universalis.fr/encyclopedie>; consulté le: 8/11/2020, à :21:30.
 - Les Européens, l'agriculture et la politique agricole commune (PAC):
<https://3w.fao.org/family-farming/detail/fr/c/407640/>, consulté le: 9/11/2020, :21:00 à.
 - La Politique agricole commune.-une histoire à suivre, office des publication de l' Union européenne, Luxembourg, 2012.